Statement of Iraq as coordinator of Transparency Measures

Agenda item 3 (f)

(Intersessional meetings of Convention on Cluster Munitions)

شكرا سيد الرئيس
السيدات والسادة الحضور
بصفة العراق منسق تدابير الشفافية في إتفاقية حظر الذخائر العنقودية أود اليوم أن استعرض لكم لمحة عامة عن حالة تقارير الشفافية بموجب المادة السابعة من الإتفاقية.

كما تعلمون، إستناداً إلى المادة السابعة من الاتفاقية فأن جميع الدول الأطراف مُلزمة بتقديم تقرير الشفافية الأولي في موعد لا يتجاوز 180 يوماً بعد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدولة الطرف، ثم يجب تحديث المعلومات المتضمنة في التقرير سنوياً من خلال تسليم تقرير الشفافية السنوي بحلول 30 أبريل من كل عام.
لغاية هذا اليوم، لا تزال ثمانية دول أطراف وهي كل من (كابو فيرد وجزر القمر والكونغو وغينيا ومدغشقر ورواندا وتوغو وساو تومي اند برنسيبل) لم تسلم تقرير الشفافية الأولى بعد.

وفيما يخص تقارير الشفافية السنوية بموجب المادة السابعة، فمنذ بداية هذا العام حتى اليوم، سلمت 45 دولة طرف فقط تقريرها السنوي وبمعدل 44% تقريباً من مجموع دول الأطراف، 35 دولة من هذه الدول سلمت تقريرها قبل الموعد النهائي المُحدد فيما سلمت 9 دول تقاريرها بعد انتهاء الموعد المحدد.

وفقاً لهذه الإحصائية فأن أغلب الدول الأطراف لم تسلم بعد تقاريرها الوطنية. فيما سلمت دولة واحدة غير طرف(جنوب السودان) تقرير طوعي.

السيد الرئيس..

نود الإشارة هنا الى أهمية تقارير الشفافية في عمل اللجنة التنسيقية للإتفاقية، إذ يستند عمل المُنسقين المواضيعيين في تقييم ودراسة تنفيذ إلتزامات الدول، على المعلومات والإحصاءات التي تُقدم في تقارير الشفافية. وبالتالي فأن التأخُر في تقديم التقارير الشفافية أو عدم تقديمها سيؤدي الى تعثر عمل المنسقين وكذلك متابعة سير التقدم المُحرز في تنفيذ أحكام الإتفاقية.

وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم الشكر والإمتنان لجميع الدول الأطراف التي سلمت تقارير الشفافية بموجب المادة السابعة ضمن المواعيد المحددة، كما أناشد الدول الأطراف التي لم تسلم بعد تقارير الشفافية السنوية أو الأولية أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.
لقد لاحظنا في تقييمنا أن أغلب الدول التي لم تُسلم تقرير الشفافية السنوي، هي الدول الأطراف التي ليس لديها إلتزامات معينة بموجب أحكام الإتفاقية، كونها لا تمتلك أية تحديثات أو إضافات على تقاريرها السنوية السابقة. ولدعم هذه الدول في الإمتثال لأحكام المادة السابعة من الإتفاقية، بإمكانها ببساطة الإكتفاء بملئء وتقديم صفحة غلاف نموذج تقارير الشفافية فقط.
السيد الرئيس..

ان الإجراء 44 من خطة عمل لوزان يُؤكد على أن الدول التي لديها إلتزامات بموجب المادة 3 أو 4 من الإتفاقية، ولم تسلم تقرير الشفافية سنوياً يتضمن التقدم المحرز في تنفيذ إلتزاماتها، فيتوجب عليها ان تُقدَّم معلومات إلى جميع الدول الأطراف بأسرع وأشمل طريقة وأكثرها شفافية وإذا لم تقدم معلومات ذات الصلة لسنتين متتاليتين، يقوم الرئيس وبالتعاون مع المنسقين المواضعيين المعنيين، بالمساعدة والإنخراط مع الدولة الطرف المعنية، وفي هذا السياق نود الإشارة الى ان كل من جنوب أفريقيا وكاميرون لديهم إلتزامات بموجب المادة الثالثة والصومال لديها التزامات بموجب المادة الرابعة، لم يسلموا تقرير الشفافية لأكثر من سنتين متتاليتين، لذا فأننا نغتنم هذه الفرصة كما نود التذكير بالاجراء 45 من خطة عمل لوزان والذي يطلب من الدول الأطراف، أقتبس "أن لتشجيعهم على تسليم تقارير الشفافية وتقديم المعلومات المطلوبة في أقرب فرصة ممكنة.
توضَع استمارات إبلاغ مُكيَّفَة مع مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل هذه. وستوضع استمارة الإبلاغ المكيّفَة بتوجيه من الرئاسة وسيُنظر فيها في الاجتماع العاشر للدول الأطراف، وفقاً للنظام الداخلي والممارسة المتبعة. وإلى حين اعتماد استمارات الإبلاغ المُكيَّفَة هذه، ستستخدم الدول الأطراف استمارات الإبلاغ المعتمدة في الاجتماع الأول للدول الأطراف، حيثما أمكن." نهاية الإقتباس.
بصفتنا منسق تدابير الشفافية ومن خلال التواصل مع الدول الأطراف، نعتقد بأن هناك حاجة إلى تبسيط نموذج الإبلاغ الحالي من أجل تسهيل مليء هذه الاستمارات من قبل الدول الأطراف. كما

نقترح إضافة قضايا النوع الاجتماعي او الجندر وغيرها إلى نموذج الإبلاغ الحالي بما يتماشى مع عناصر خطة عمل لوزان.

وفي هذا السياق ، ومن أجل وضع الأساس لتطبيق الإجراء 45 من خطة عمل لوزان، نرحب بأية مقترحات وآراء من قبل الدول او المنظمات بشأن العناصر التي يتعين تكييفها ضمن استمارات الإبلاغ بموجب المادة السابعة تماشياً مع خطة عمل لوزان.

شكرًا لكم سيد الرئيس.

ختامية

شكرا سيد الرئيس

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني العميق لجميع أولئك الذين شاركوا وجهات نظرهم بشأن تدابير الشفافية، إذ ستكون جميع الملاحظات مفيدة للغاية في عملنا وخططنا المستقبلية. وتبقى تقارير المادة السابعة، المصدر الرئيسي لجمع المعلومات الضرورية وذات الصلة اللازمة للوفاء بالتزامات الاتفاقية. أعتقد أنه قد قيل الكثير ، كما بودي ان اجدد الدعوة للدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السابعة وتقديم تقارير الشفافية ضمن الموعد المحدد.

شكراً جزيلاً.